



قد يفاجئ بعضهم عنوان المقالة، وخصوصا الذين تربوا على الشعارات البراقة، وحب "القائد وجيشه الباسل"، ويسألون على نحو بديهي: وهل تقام الدول على غير الجيوش، أو هل لدولة أن تعيش بدون جيش؟ لعل المتأمل عميقاً في حال جيوشنا العربية، وما قامت به منذ تأسيسها، يدرك حقيقة الوهم الكبير الذي تعيشه شعوب تلك الدول، كما يدرك خلفية تعظيم هذه الجيوش، ومبركة أفعالها الشجاعة، وإن لم تخض أية معركة مشرفة، ولعل القدسية التي يحيطها الحكم بجيوشهم تستمدّها من قدسيّة قائدتها الرجل الأوّل في هذه الدولة أو تلك، رئيساً كان أم ملكاً أم أميراً.. إذ هو مطلق اليد في كل شيء، وهو "ظلّ الله على الأرض"، والويل لمن يتعرّض له، أو لجيشه، وإن بوردة (مظاهرة داريا السلمية في سوريا حملت الورود للجيش عام 2011، فكافأتها أجهزة الأمن بألف شهيد تحت التعذيب) .

ذات يوم، تعرّضت صحيفة النور السورية إلى مطلبٍ محقٍ لعاملين مدنيين في معامل الدفاع قرب بلدة السفيرة شرق حلب، فكان أنْ جاء رسولٌ برتبة مساعد، ليبلغ مسؤول الصحيفة رسالة شفوية من قيادته، تتضمن تحذيراً من خوض الصحيفة بمسائل كهذه، وإلا ستفلق! وللعلم، تعود ملكية الصحيفة للحزب الشيوعي السوري عضو الجبهة الوطنية التقدمية الذي يفترض أنَّ له "نفقة" شراكة مع حزب البعث في حكم البلاد، ما يوجب مخاطبته ضمن الأقنية القانونية. لكن القانون هنا هو الجيش، "جيش الشعب" (أطلق "البعث"، منذ اغتصب السلطة، على الجيش اسم "جيش الشعب" و"الجيش العقائدي"، ومنع عنه السياسة وفكرها، والخوض فيها لغير العثيين) .

وصحيفة النور مرخصة منذ خمسينيات القرن الماضي، أيام كان لسوريا دولة وقانون وأحزاب وصحافة، وقد أغلقت مع ما أغلق من صحف ومجلات ونوادٍ وجمعيات بقرارٍ صدر عما سميت "قيادة الثورة" للانقلاب البعشي الذي جرى في 8 آذار/ مارس عام 1963. أعيد إصدارها صحفة حزبٍ منضو تحت راية الجبهة الوطنية التقدمية عام 2001 بـ "عطاء ميمون" من

القائد "المعلم" بشار الأسد، بطل شعاري "التطویر والتحدى! تيمتاً بوالده بطل التشریین" "التصحیح والتحریر".

يستنتاج المتبع لواقع حال الحكم في سوريا قاعدة مهمة، أنه: "كلما ارتفعت وتيرة التعظيم كثرت عيوب المعلم ونواقصه"، ومن هنا، ومع كل أسف، يمكن القول: إنَّ هذا الجيش "المعلم" لم يربح حرباً ضد عدوٍ مبين، فلا معركة ميسلون ضد فرنسا عام 1920 ولا حروب 1948/1967/1973 ضد إسرائيل. وإذا كان لمعركة ميسلون (24 يوليو/تموز 1920) وحرب 1948 طرفاًهما الموضوعيان، فنتائج معركة ميسلون محسومة سلفاً، فلا تكافؤ بين الجيشين! لكنَّ وزير الدفاع السوري آنذاك، يوسف العظمة، أرادها إعلاه لقيم وطنية وأخلاقية، وكيلًا يقال: إنَّ الفرنسيين دخلوا دمشق دونما مواجهة السوريين لهم.

أما حرب 1948 فكانت حرباً عربية ارتبطت، آنذاك، بظروف العرب المختلفة/ المختلفة. وما يهم هنا حرب يونيو/حزيران التي جاءت، بعد تحضيرٍ لها وتوقع حدوثها، وبعد "طفح" ثوري غطَّى المساحة العربية من محيطها إلى خليجها، وأعلن كثيرون ممن دقوا طبولها أنَّهم سيلقون بالإسرائيليين إلى البحر، خلال أربع وعشرين ساعة. أما حرب تشرين (أكتوبر) عام 1973 التي على الرغم من ربحها المعلن كان طرفاًها، مصر وسوريا، قد خسراً أراضي جديدة، وأسفرت الحرب عن زيارة أنور السادات الإسرائيليَّن رافعاً الرأيَّة البيضاء، ليتبَعَه حافظ الأسد بتوقيع اتفاقية الفصل بين القوات، وليعدَّ الاتفاقيَّة انتصاراً، بل غسلاً لعار هزيمة حزيران، إذ استعاد القنطرة، مدمرَّاً، وكان أن سُلِّمت عامرة قبل وصول العدو بزمن! (يُذكَر أنَّ عبد الرحمن الأكتَّع وزير الصحة خلال حرب حزيران، تساءل في أول اجتماع لمجلس الوزراء السوري بعد الهزيمة، عن سبب تسليم الفنيطرة، دونما قتال، مطالبًا بمحاسبة المسؤول عن ذلك الفعل، فما كان من حافظ الأسد وزير الدفاع آنذاك، إلا أنَّ قام إليه، وصفعه بلؤم وقسوة، ما جعله يغادر، رحمه الله، الاجتماع والوزارة معاً، وإلى الأبد).

وإذا كان لا بد من ذكر الحروب الرابحة، فما جرى في لبنان بين عامي 1974 و1982 من اقتتالٍ جعل الجيش السوري، أراد أم لم يرَد، أن يقف في الصُّفَّ الذي تقف فيه إسرائيل، فمنذ دخوله وقف ضد جبهة الرفض (تحالف بين فصائل فلسطينية تؤيدُها القوى الوطنية اللبنانيَّة)، وفي النهاية، ضد منظمة التحرير الفلسطينيَّة التي أبعدت عن حدود وطنها آلاف الكيلومترات. كما أنه وقف متفرجاً، إنَّ لم نقل قد ساعد، على مجازر تل الزعتر وصبراً وشاتيلاً.

وهناك أيضاً حرب الخليج الثانية التي دخلها الجيش السوري تحت جناح تحالف قادته الولايات المتحدة الأميركيَّة، ليحظى حافظ الأسد بغنائم وفيرة. وكان أنَّ غطَّى أمر دخوله برسالة نصْحٍ، وجهها إلى الرئيس صدام حسين الذي لا شك أنَّ خطأه باحتلاله الكويت كان فادحاً.

و قبل الدخول إلى حروب الجيش السوري، ضدَّ شعبه، لا بد من الإشارة إلى صراعاته الداخلية وانقلاباته التي قادت إلى خسارة مئات الضباط، وربما آلاف، قتلاً أو تسرِّحاً، وزرعاً للفتن والأحقاد، وخصوصاً بعد تسلُّط حزب البعث. أما الحروب الداخلية فكثيرة، منها: قصف مسجد السلطان في مدينة حماة في 1964، ما تسبَّبَ بنحو سبعين إلى مئة قتيل. ثم جاء تدمير حماة بالكامل عام 1982 على يد طلائع الجيش وقواته الخاصة، وحصد ما بين ثلاثين ألفاً إلى أربعين ألف قتيل. وفي حلب، كانت مجزرة حي المشارقة عام 1980 التي التهمت ثمانين من الناس الأبرياء. وثالثة الأثافي هي ما نحن فيه الآن من حربٍ لا تزال تترك في المجتمع تأثيراتها المادية والاجتماعية والروحية، وتخلَّفُ أمراضاً على غير صعيد! وقد خللت كيان المجتمع السوري وبنيته. وانتهت إلى الاستعانة بدولٍ أجنبية لتدمير سوريا، ورسم مستقبلها.

وفي العودة إلى أسباب بدء هذه الحرب، لا يوجد ما يستوجب نشوبيها، فلا عدوٌ هدَّدَ الديار، ولا شعباً منع جيشاً قام إلى استرداد حقوق وطنه المضيَّة، فتطَّلب قتله، أو سجنه، أو تهجيره، فكل ما جرى أنَّ الشعب طالب بجزءٍ من حرية تستقيم معها حياته.

كلَّ الجيوش تربح وتخسر، وهذا عادي، لكنَّ غير العادي، بل المعيَّب حفَّاً، أنَّ يعوِّض الجيش خسائره بانتصاراتٍ، وهمية على شعبه ووطنه. وفي عودة إلى العنوان يتقدَّم السؤال: ما فائدة الجيش الذي يلتهم موازنة الدولة، ويكون سوطاً على

الشعب؟ بل ما الذي يُرجى منه في ظل موازين قوى عالمية ليست في صالحه. ولعلَّ مجريات حرب تشرين خير دليل، إضافةً إلى أنَّ شراءه الأسلحة ينعش بيوتات السلاح التي من مصالحها إشعال الحروب بين الشعوب (أبرمت روسيا صفقات سلاح بأكثر من خمسة وثلاثين مليار دولار، ناهيك باحتساب الحرب السورية تدريباً للقوات الروسية، وتجريباً للأسلحة الجديدة كما أعلن الرئيس فلاديمير بوتين). وما يمكن استنتاجه أنَّ التجربة السورية مع الجيش وحكم العسكر لم ينجم عنها إلا تمكين الاستبداد وترسيخ التخلف. فاستبدال الجيش بشرطه داخلية تحفظ نظام الدولة، وتفتح الطريق أمام نظامٍ ديمقراطي، يساهم في التنمية الشاملة التي هي نصرٌ للمجتمع والإنسان، ووراء كل تقدُّم في عالمنا المعاصر.

المصادر:

العربي الجديد